



منظمة العمل العربية



رؤية منظمة العمل العربية

الورقة الاولى

حول

التداعيات المتوقعة للأزمة

الروسية الأوكرانية على علاقات العمل في المنطقة العربية ...

محاولة للرصد والتقييم

مقدمة:

في الوقت الذي بدأ فيه الاقتصاد العربي والعالمي في التعافي من تداعيات أزمة كورونا، إذ بنا نفاجاً بتصاعد المواجهات السياسية والعسكرية على الصعيد الدولي والتي وصلت ذروتها في لحظة كتابة هذه الورقة في العمليات العسكرية الواسعة التي تشنها القوات الروسية على الأراضي الأوكرانية. وإذا كانت أزمة كورونا قد أثرت بالسلب على حرية الانتقال وحركة الاستثمار وفرص العمل، ونتج عنها بروز ظواهر جديدة غزت الاقتصاد العالمي، منها الاعتماد بشكل أكبر على الأنشطة الاقتصادية القليلة الاستخدام للعمالة كأشطة التجارة والدفع الإلكترونية في مقابل تراجع في المجالات الكثيفة العمالة التي توفر حجم كبير من فرص العمل كأشطة السياحة والسفر والخدمات والتعليم، فإن الأيام الأولى لهذه العملية العسكرية الجارية وما أعقبها من عقوبات اقتصادية فرضتها القوى الغربية على روسيا قد جددت الهواجس من استمرار معاناة الاقتصاد العالمي بشكل لن يطال روسيا وأوكرانيا وحدهما ولكنه سيتسع مداها ليغطي العالم بأسره فيما يشبه موجات التسونامي.

وبدون الخوض في الأسباب السياسية والجيوستراتيجية وراء هذه الحرب المشتعلة في شرق أوروبا، بين الدولة الأكبر مساحةً في العالم والتي يصنف جيشها كثاني أقوى الجيوش عالمياً، وتمتلك تفوقاً تكنولوجياً هائلاً، وفضلاً عن ذلك تمتلك أكبر الاحتياطات من الغاز والبتروول والذهب والكثير من المعادن الهامة، وبين جارتها التي كان يربطهما من قبل اتحاد سياسي وعلاقات تاريخية، وتمثل لها عمقاً استراتيجياً وأمنياً غير قابل للتهاون، وما يترتب على هذا الصراع من صراع أوسع ذي طابع عالمي بين تحالف غربي مسلح بتفوق اقتصادي وعسكري وثقافي وتحالف آخر شرقي ساع لتثبيت مكانته كقطب قوي في نظام عالمي جديد آخذ في التشكل، فبدون الخوض في أسباب كل ذلك فإننا هنا نحاول أن نستشرف ما يمكن أن يترتب على هذا الصراع من تداعيات قريبة أو بعيدة على أوضاع علاقات العمل في عالمنا العربي، وما يمثله

ذلك من تحديات وربما فرص أمام أطراف علاقات العمل بالقطاعات الاقتصادية المختلفة في دولنا.

ورغم أنه من المبكر أن نطرح رؤى مبنية على إحصاءات و مؤشرات اقتصادية دقيقة، فإنه من المهم أن نحاول الاستفادة مما تراكم لدينا من خبرات تاريخية ومن تجارب لأزمات عالمية قريبة فى لفت الانتباه إلى بعض النقاط الحرجة التي قد تساهم في رسم مستقبل العمل، ولن يكون من العجيب هنا أن تتغلب علينا نزعة تشاؤمية في بعض الأحيان، فنحن في حاجة ماسة لأن نكون أكثر حذراً واستعداداً لما هو آت، خاصة في ظل الأجواء الملتهبة الضبابية ومع غلبة عدم التأكد التي تجعل من الصعب التخمين بنطاق اتساع الأحداث ولا التكهن بمآلاتها.

الحروب وتأثيرها على التنمية والحريات:

كما هي المقولة الشهيرة: "لا صوت يعلو فوق صوت المعركة" ، فإنه في أزمنا احتدام المواجهات العسكرية واشتداد الاقتتال على الجبهات، وما تستتبعه من تصاعد التوتر واحتداد الحوار واللغة العدائية والاستقطاب فى المواقف، وما يستجلبه من انتعاش لنشاط تجار الحروب ونهازي الأزمات، وعلو أصوات الصقور والمحافظين والشعبيين، يصبح قلق كافة الدول بالغاً بشأن حماية المصالح الاستراتيجية، وتأمين الحد الأدنى من الحاجات الأساسية للمواطنين، وضمن أكبر قدر من الهدوء والاستقرار فى الجبهة الداخلية، ومن ثم تراجع أولوية الحديث عن الحقوق والحريات الفردية واستدامة التنمية التي تزدهر فى أوقات السلام والرخاء.

ومن يراجع التاريخ المعاصر سيلاحظ أن تيار التنمية والحقوق لم ينتعش إلا في أجواء السلام، عندها يكون الضمير العالمي الذي أنهكه الأسى والألم من أثر الحروب والنزاعات قادر على استبصار ما أصاب المدنيين من معاناة، ومهياً للنظر بشكل أكثر تفاؤلاً وإيجابية للمستقبل، حيث ينفتح المجال العام أمام مزيد من المشاركة والتفاعل والحوار البناء، ويصبح حينها صوت المجتمع المدني أكثر وضوحاً ومصادقية في الرصد والدعوة والحشد لكافة القوى للعمل فيما يحقق مجتمع أكثر عدلاً وإتاحة وازدهاراً للجميع، كما تنشط حركة الاستثمار في المجالات التي

تحقق مزيد من رفاهية الإنسان وسعادته، وكذلك تنشيط آلة البحث العلمي فى خدمة التنمية والتقدم والإبداع وليس فى خدمة سباقات التسلح.

وإذا تتبعنا مسيرة التطور فى مجال الحقوق المتعلقة بعلاقات العمل فسنلاحظ أنه فى الفترة ما بين الحربين العالميتين منذ عام 1919 وحتى عام 1939 حدث حراك هائل فى هذا المجال حيث تم الإعلان عن إنشاء منظمة العمل الدولية ضمن مقررات اتفاقية باريس للسلام التى أعقبت الحرب الأولى، وصدر حوالى 64 اتفاقية تغطي أغلب ما يتعلق بالحقوق والحريات وخاصة ما يحمي من الانتهاكات التى ظهرت جلية فى المراحل السابقة كحقوق المرأة العاملة والسلامة المهنية وحقوق البحارة وعمال الزراعة ومنع السخرة والعمل الجبري وغيرها.

وخلال الحرب الثانية خبا صوت المنظمة الدولية حتى عاودت تفعيل نشاطها مع نهاية الحرب، وشهدت تطور نوعي فى أفكارها بصدور إعلان فلادلفيا عام 1944 والاتفاقيات المتعلقة بالحريات النقابية وحق المفاوضة الجماعية وإدارة وتفتيش العمل بالإضافة لمراجعة العديد من الاتفاقيات السابقة لإضفاء المزيد من الحقوق. هذا فضلاً عن التطور الأكبر بصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 والعهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واللذان دخلا حيز التنفيذ فى عام 1976.

وبعد نهاية الحرب الباردة فى بداية التسعينات من القرن الماضي، وبزوغ فجر نظام دولي جديد يبشر بالعولمة ويدعو لتحرير الاقتصاد، أعادت المنظمة تفعيل دورها مرة أخرى من خلال إصدار إعلان المبادئ المتعلقة بالحقوق الأساسية عام 1998، وتطوير مفهوم الحوار الاجتماعي وتأكيد مبادئ العمل اللائق.

ونفس ما يقال على المستوى العالمي سنجد على مستوى كل دولة، فإذا تتبعنا وضع مصادقة الدول على معايير العمل الدولية وموائيق حقوق الإنسان بصفة عامة، وما يستتبعه من تعديلات تشريعية داخلية توسع دائرة الرعاية والحماية، سنجد أنه يزداد فى أوقات الاستقرار

السياسي وتبني خطط التنمية وسعي الدول نحو تحسين صورتها على المستوى الدولي، بينما يتراجع ويكاد يتوقف في فترات الاضطرابات الداخلية والصراعات المسلحة.

ولنأخذ (مصر) كمثال: فلم تنضم مصر إلى منظمة العمل الدولية إلا عام 1936 قبل قليل من توقيع المعاهدة الشهيرة في نفس العام بين الحكومتين المصرية والبريطانية وهي المعاهدة التي أحرزت تقدماً كبيراً نحو الاستقلال الكامل لمصر عن الاستعمار البريطاني، وفي أعقاب ثورة يوليو 1952 بدأت الدولة المصرية - رغبة منها في تحسين المناخ الاقتصادي وتثبيت صورة إيجابية لها أمام العالم - في التوقيع على عدد كبير من اتفاقيات منظمة العمل الدولية ومنها الاتفاقيات الأساسية المتعلقة بالحرية النقابية والحق في التنظيم والمفاوضة الجماعية وكذلك المتعلقة بالمساواة في الاستخدام والمتعلقة بالقضاء على العمل الجبري، بينما تراجع الاهتمام المصري بهذا الملف بسبب العدوان الإسرائيلي على سيناء منذ عام 1967 وحتى توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979، حيث بدأت في استكمال منظومتها التشريعية بالتوقيع على العهدين الدوليين، وعدد آخر من الاتفاقيات الدولية في مجال علاقات العمل. وكذلك في إطار خطة الإصلاح التشريعية التي تبنتها الحكومة المصرية ضمن برنامجها للإصلاح الاقتصادي في بداية تسعينات القرن الماضي قامت الدولة المصرية بالتصديق على عدد آخر من الاتفاقيات المتعلقة بالحقوق الأساسية كما طورت تعاونها مع المنظمة في إطار برامج للتدريب والدعم الفني في مجال الحوار الاجتماعي والعمل اللائق وتطوير علاقات العمل في الصناعات التصديرية.

وبالنظر إلى العمل العربي المشترك سنجد نفس القاعدة سارية، فجامعة الدول العربية ظهرت للوجود في أعقاب الحرب العالمية الثانية عام 1945 بالتوازي مع افتتاح منظمة الأمم المتحدة وفي ظل أجواء السلام الإيجابية فيما بعد الحرب. ومع الزخم العالمي حول الحقوق العمالية في خمسينات القرن الماضي، أعلن كذلك عن إنشاء "الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب" عام 1956، ثم جاءت درة تاج العمل العربي المشترك في مجال علاقات العمل، وهي

منظمة العمل العربية، بعد أن اكتمل عقد الدول العربية بنجاح حركات التحرر الوطني العربية في التخلص من الاستعمار وسعيها الدؤوب نحو التنمية ، حيث جاء الإعلان عن إنشاء المنظمة ضمن بنود "الميثاق العربي للعمل" الصادر عن المؤتمر الأول لوزراء عمل الدول العربية عام 1965، ومن يومها وهي تمارس مهامها في جمع الخبرات والجهود العربية في مجال التثقيف العمالي والتوعية بآليات الحوار الاجتماعي، والترويج للرؤية العربية المتكاملة حول معايير العمل والحماية الاجتماعية.

ولا يزال هذا الدور الذي تقوم به "منظمة العمل العربية" يزداد بريقه وحجم التفاعل معه من الدول الأعضاء كلما انتعشت أجواء التوافق العربي وارتفعت نبرة المصالح المشتركة، أما في أوقات الصراعات الإقليمية و الدولية التي قد تتباين فيها المواقف وتفترق فيها السبل فإن نبرة العمل المشترك تصير إلى خفوت، وتكون - من ثم - قوة تأثيره على دعم استقرار علاقات العمل في عالمنا العربي على المحك.

كل ما سبق يشي بأن الصراع العالمي الجاري والذي وصل إلى ذروة خطيرة خلال الأسابيع الماضية قبل كتابة هذه الورقة سوف يأتي غالباً على حساب فاعلية الأسواق في إنتاج فرص العمل الآمنة ومشجعاً للممارسات التي تؤدي لانتهاك حقوق الطبقات العاملة وتتسبب في تدميرها، وتضر - من ثم - باستقرار علاقات العمل، ويصدق هذا التنبؤ بشكل أكبر كلما طال أمد الأزمة واتسع نطاقها واستصعب حلها، من هنا يتضح أن الدول العربية - حتى تتجنب هذه الظواهر التي تُنتجها الحروب وآثارها غير الطيبة - فإنه يتحتم عليها أن تتحرك مجتمعة للمساعدة في الوساطة من أجل سرعة تجاوز هذه المرحلة العصبية من هذا الصراع من خلال رؤية توافقية تصل بالأطراف المتصارعة إلى مائدة التفاوض والحوار على أرضية تستند إلى القانون الدولي والتحرك الأممي.

كيف يمكن أن تؤثر الأزمة الحالية على الواقع العربي ؟

كما يتضح من رصد الأحداث المتلاحقة والمتجددة في أزمة التحرك العسكري الروسي على الأراضي الأوكرانية، أن التداعيات الاقتصادية لن تكون أقل دماراً وخطراً من العسكرية، فقد توقع الخبراء أن تتسبب الحرب الدائرة في أزمة غذاء واسعة ستطال دولاً عربية كثيرة بسبب ما تحظى به روسيا وأوكرانيا من أهمية كبيرة في إنتاج وتصدير القمح عالمياً. ومن ناحية أخرى فقد أقرت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي وبعض الدول الحليفة مثل اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا وكندا حزمة من العقوبات الاقتصادية وغير الاقتصادية الشديدة وغير المسبوقة على روسيا.

وشملت تلك العقوبات: تكبير القطاع المصرفي الروسي من خلال إخراج البنوك الروسية الكبرى من نظام SWIFT وتجميد أصولها، والتضييق على معاملات البنك المركزي الروسي، وحظر الطيران للخطوط الروسية في أجواء هذه الدول، والتهديد بمنع الحكومة والشركات الروسية من تسوية معاملاتها بالدولار والسترليني، وحظر السفن الروسية من استخدام بعض الموانئ الأوروبية، ومنع الشركات الأمريكية والأوروبية من الاستثمار في الأسواق الروسية، وتعليق المعاملة التفضيلية التي تحظى بها موسكو على الصعيدين التجاري والاقتصادي، وفرض قيود على الاستيراد والتصدير من وإلى روسيا، وبصفة خاصة واردات الغاز والبتروال الروسي، وكذلك الصادرات ذات الطبيعة التكنولوجية وقطع الغيار والأجزاء المستخدمة في الصناعات الاستخراجية، فضلاً عن حظر الشبكات الإعلامية الروسية، وفرض عقوبات مباشرة على الرئيس الروسي وكبار رجال الدولة والمليارديرات المقربين من الكرملين ومصادرة أملاكهم، ووضع قيود على ودائع المواطنين الروس في البنوك الأوروبية. وقد توقع العديد من الخبراء أن الاقتصاد الروسي سينكمش خلال عام 2022 بنحو 15% بسبب شدة العقوبات المفروضة، وسيكون لارتفاع أسعار السلع الأساسية تأثيرات سلبية وبخاصة في الأسواق الناشئة.

ونظراً لما تمثله روسيا من ثقل كبير على المستوى السياسي والاقتصادي عالمياً، وما يمنحها موقعها الجغرافي ومساحتها الشاسعة والموارد الضخمة التي تزخر بها أراضيها من أهمية استراتيجية كقوة كبرى تربط ما بين قارتي آسيا وأوروبا ويحتاج إليها الجميع، لذلك جاءت هذه العقوبات المفروضة عليها وكأنها عقوبات على العالم أجمع حتى على الدول التي فرضتها. وزاد الأمر صعوبة عندما فرضت روسيا في المقابل إجراءات عقابية مضادة ضد الدول التي وصفتها بالمعادية، ومنها على سبيل المثال حظر طيران الخطوط الجوية لتلك الدول فوق أراضيها.

وتتنوع تأثيرات العقوبات الاقتصادية سالفة الذكر على الاقتصاد العربي - شأنه شأن اقتصاديات العالم الأخرى - بين تأثيرات سلبية على قطاعات عديدة ستسبب لها في خسائر وارتباك، وأخرى قد تكون إيجابية في بعض الأحيان، وهي التأثيرات التي سينعكس أثرها بشكل أو بآخر على علاقات العمل، والقضايا المطروحة على مائدة الحوار بين أطرافه !

ومن أكثر القطاعات التي ستشهد ارتباكاً عالمياً هو قطاع الطاقة، إلا أنه رغم ذلك من المتوقع أن يحمل أخباراً جيدة للاقتصاد العربي، حيث أن منع صادرات الغاز والبتروال الروسية لأوروبا والولايات المتحدة من شأنه رفع سعر برميل البترول إلى أرقام قياسية وهو ما ستستفيد منه بلا شك الدول العربية المنتجة والمصدرة كالمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت وغيرهم، كما أن إيقاف تصدير الغاز الروسي لأوروبا ربما قد يفيد الدول المنتجة للغاز كقطر والسعودية والجزائر ومصر واللاتي يمكن أن تفيها باحتياجات المجتمع الأوروبي من الغاز المُسال وخاصة في الشتاء، كما ستتنشط حركة ناقلات البترول والغاز عبر المواني والممرات المائية المختلفة (ومنها قناة السويس) وهو ما من شأنه زيادة العوائد، خاصة في ظل رفع مصر لرسوم عبور الناقلات في القناة في أعقاب إندلاع الأزمة.

وبخصوص النشاط السياحي على سبيل المثال، فإن من المعروف أن السياحة هي ابنة الاستقرار والرخاء والسلام، ولا تزدهر إلا في أجواء الأمان والهدوء والرفاهية، لذلك من المتوقع أن تستمر الضربات المتوالية التي يتعرض لها هذا القطاع في ظل هذا التوتر بعد ما أصابه خلال

أزمة كورونا ومن قبلها خلال الأزمات التي نتجت عن الثورات العربية. ومن المتوقع خلال الفترة القادمة توقف الرحلات السياحية الأوروبية القادمة إلى عالمنا العربي وخاصة من روسيا وأوكرانيا وأوروبا الشرقية وأن تنخفض بشكل كبير من دول العالم المتقدم، حتى فيما يخص موسمي العمرة والحج القادمين، فعلى الرغم من إصدار المملكة قرارات بإلغاء الإجراءات الاحترازية وتيسيرات على الوفود إلا أن التصعيد الحالى قد يثير الشكوك حول هذا الموسم، وكل ذلك سيؤثر بالتبعية على نسب الإشغال بالفنادق والمطاعم وعلى نشاط شركات النقل وشركات الطيران، ومن ثم سيترتب عليه خسارة الكثير من الوظائف في قطاع يشتهر بأنه كثيف العمالة، هذا إلى جانب أن حظر الطيران المتبادل سوف يرفع من تكلفة الرحلات الجوية على مستوى العالم، وسوف يزيد من المخاطر التي يتعرض لها المسافرين والأطقم الجوية وقد يتطلب رفع تكلفة التأمين.

وكما أعادت الحرب الدائرة التهديد بقوى الردع النووية للعلن مرة أخرى، فإنها كذلك أبرزت مخاطر شديدة مما يعرف بالحرب السيبرانية، ويقصد بها الأعمال التدميرية التي تتم من خلال هجمات إلكترونية مكثفة عن طريق تهكير وتعطيل مواقع إلكترونية حيوية ومؤثرة أمنية وحكومية ومالية، مما قد يسفر عن تخريب شديد ذي أبعاد اقتصادية واسعة خاصة مع التوسع الكبير فى الاعتماد على التجارة والمعاملات المالية الإلكترونية.

وتمارس الولايات المتحدة ومعها الدول الغربية ضغوطاً على دول العالم أجمع من أجل الإدانة الواضحة للاعتداء الروسي على أوكرانيا، واتخاذ مواقف حادة صارمة مما يحدث، وكذلك تمارس الضغط على جميع الدول بما فيها الصين والعالم العربي من أجل الامتناع عن مساعدة روسيا على تخطي تلك العقوبات، بينما روسيا تتبنى استراتيجية عسكرية بطيئة واسعة النطاق في إدارة عملياتها العسكرية، بعكس الاستراتيجية التي تعتمد على العمليات المركزة والضربات السريعة الخاطفة، تلك الاستراتيجية من شأنها أن تطيل أمد الحرب الدائرة، ومن ثم تطيل أمد معاناة العالم من جراء العقوبات الاقتصادية الصارمة، وربما يتحول معها الوضع الحالى من وضع

استثنائي مؤقت إلى وضع ممتد إلى أمد غير محدد، وحينها من المحتمل أن تعيد الدول النظر في مواقفها، وتتفكك تحالفات وتتكون تحالفات جديدة بحسب قدرة كل دولة على الصمود والتحمل لتبعات الأمر، وما يتبدى لها من مصالح ومنافع، وما لها من قدرة على السيطرة الناعمة على أوضاعها الداخلية.

لذلك يلزم التأكيد أن من أكثر ما يساعد الدول على تكوين مواقف ثابتة نابعة من مبادئ وقيم أخلاقية وأيديولوجية راسخة، أن تتعامل بشكل ذكي مع حالة السيولة التي تعانيها المجتمعات في ظل ثورة الاتصالات وتعدد مصادر التأثير، ويكون لديها من المرونة ما يجعلها قادرة علي التكيف داخل بيئة شديدة التقلب والتنوع، وهنا ربما يكون من النصح أن تشرك الحكومات شعوبها في تحمل المسؤولية من خلال تشجيع الحوار الاجتماعي، وتفعيل دور المجتمع المدني، بما فيها النقابات ومنظمات أصحاب الأعمال، وأن تثق في قدرة تلك التنظيمات الاجتماعية على اكتساب الخبرة واستيعاب الأبعاد الاستراتيجية، وتحمل مسؤولية توجيه أعضائها لما يخدم الصالح العام. تلك الثقة تبنها الدول عبر الممارسة المستمرة والمخلصة والدؤوبة لآليات الحوار والمشاركة الديمقراطية الحقيقية وليست الشكلية.

توصيات:

وإن كان هناك ثمة توصيات يمكن الخروج بها في إطار هذا التحليل السريع المبكر، فيمكن تلخيصها فيما يلي:

- لا بد من تفعيل منابر العمل العربي المشترك - ومنها "منظمة العمل العربية" - من أجل تبادل الأفكار والخبرات وتجميع الجهود في سبيل بلورة موقف عربي موحد من هذه الأزمة يدعم الاستقرار الاقتصادي لدولنا وتجنبها الأزمات التي قد تمس مصالحها على المدى القريب والبعيد، مع تنحية الخلافات وتباين المواقف العربية والتأكيد على الروابط والقواسم المشتركة.

- التأكيد على دور منظمة العمل العربية كمنصة حوار اجتماعي مفتوح وممتد من خلال اللقاءات المباشرة أو عبر الفضاء الإلكتروني بين أطراف علاقات العمل في عالمنا العربي وحث جميع الدول الأعضاء على الانخراط الإيجابي في هذا الحوار المفتوح، والذي يمكن أن يكون منطلقاً حقيقياً لتجديد الميثاق العربي للعمل في ضوء المستجدات العربية والدولية.
- التأكيد على دور الدبلوماسية الشعبية التي تمثلها النقابات العمالية العربية في توحيد الرؤى بين الشعوب العربية وإيصال صوت الشعوب إلى متخذي القرار، مع رعاية عقد اللقاءات والندوات المشتركة والزيارات المتبادلة بين الوفود النقابية العربية وتشجيع خروجها بتوصيات ومشاريع مشتركة للتعاطي مع الأزمة الحالية ولبحث آفاق المستقبل.
- تشجيع جميع الدول الأعضاء على المزيد من الإتاحة للحريات النقابية ومأسسة الحوار الاجتماعي تعزيزاً للسلم الاجتماعي داخل دولنا وتفعيلاً لمفهوم التشاور والتعاون بين أطراف علاقات العمل.
- التأكيد على دعم المنظومة العربية الموحدة لمعلومات سوق العمل - الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل - لتضمن الشفافية والتكامل في الجهود بين دولنا في دعم أسواق العمل العربية.
- العمل على بناء استراتيجية عربية موحدة للتدريب والتنمية البشرية تساهم فيها جميع دولنا استشعاراً للمسئولية تجاه القوى العاملة العربية أياً كان موقعها.
- تشجيع فتح قنوات الاتصال بين خبراء إدارات العمل بدولنا من أجل تبادل الخبرات والتجارب في مجال التشغيل والتأهيل وتفتيش العمل وسياسات الحد من البطالة.
- فتح مكاتب اتصال عربية في دول العالم المختلفة لبحث الأزمات والمشكلات التي تتعرض لها العمالة العربية المهاجرة والتدخل لحلها وخاصة في ظل واقع سياسي مضطرب يتعرض فيه المهاجرون العرب لمختلف أنواع الانتهاكات.